مصدر الاستراتيجي

THE STRATEGIC MSDR

نشرة نصف شهرية

السبت - 1-8-2023

العدد : 02

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية تصدر عن شبكة مصدر الإخبارية، تتناول بالرصد والتحليل ، أهم القضايا الساخنة حول العالم.

تتناول قضية واحدة في كل عدد، وتستعرض أهم ما كُتب حولها في مراكز الابحاث الدولية ، وتقدم رؤية تحليلية حول هذه القضية .

الفهرس

1 تحليل مصدر الاستراتيجي

2 جيش الشعب في خطر التفكك - المطالبة بوقف فوري للتشريع

9 ما الذي يمنع السكان العرب من الانضمام إلى الاحتجاجات ضد الثورة القانونية؟

12 معضلة إسرائيل الأمريكية

18 المنعطف الثالث لإسرائيل في التاريخ

20 إلغاء «المعقولية» في إسرائيل: خطوة أولى نحو إلغاء الرقابة القضائية

رؤية وتحليل

شكل تصويت الكنيست قبل أيام، حول الغاء بند المعقولية، وسط مقاطعة كاملة من قبل المعارضة الإسرائيلية، نقطة فارقة في عملية إقرار تشريعات الإصلاح القضائي. خطوة في هذا الاتجاه الصعب، ترتب عليها تداعيات سياسية وامنية واقتصادية ودولية. أدخلت المشهد السياسي الإسرائيلي في مرحلة صعبة على كافة الجبهات، إسرائيليا وفلسطينيا وامريكا ودوليا.

ما الذي يمكن أن يحدث في الفترة القادمة بعد إقرار هذه الحزمة من قوانين الإصلاح القضائي.

في الجبهة الداخلية الإسرائيلية: يمكن استبعاد خيار الحرب الاهلية، فالجيش الإسرائيلي مازال جيش الشعب وموحد، وحالات تجميد الخدمة العسكرية لجنود الاحتياط تبقى في نطاق الاحتجاج، والقوى الأمنية في إسرائيل مازالت تحافظ على السلم الأهلي وحماية المتظاهرين. سياسيا: برزت أصوات قوية داخل حزب الليكود تطالب بالتوقف قليلا وإعادة النظر، في ما تبقى من قوانين الإصلاح القضائي، وهذا سيضع عراقيل امام نتنياهو وليفين في تسويق بقية القوانين، والذهاب الي مفاوضات مع المعارضة برعاية الرئيس الاسرائيلي. اقتصاديا: هناك تخوف كبير من إمكانية انخفاض التصنيف الائتماني، مما ولد تفكير جديا لدي شركات الهايتك للبحث عن سوق عمل جديد مستقر. في حال استمرت الحكومة الإسرائيلية في طريقها لإقرار ما تبقي من تشريعات، ستدخل البلاد في حالة عصيان مدني، قد يؤدي الي سقوط الحكومة الإسرائيلية.

في العلاقة مع الولايات المتحدة: يبدو أن البيت الأبيض سيبقى مغلقا امام نتنياهو، وبنفس الوقت يحاول الرئيس بايدن، سعيه لتحقيق اتفاق تطبيع بين تل ابيب والرياض، في محاولة لانزال نتنياهو عن شجرة الإصلاح القضائي، وتعزيزه باتفاق تاريخي مع السعودية، يفيد نتنياهو في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ويعزز مكانة الرئيس بايدن في الانتخابات الرئاسية الامريكية 2024. الا ان إمكانية حدوث هذا الأمر، تبقى ضعيفة، في ظل إصرار نتنياهو على موقف تجاه الاستيطان والقضية الفلسطينية، وفي ظل رفض إسرائيل تقديم واشنطن تسهيلات عسكرية في نطاق الأسلحة للسعودية، خوفا من اختلال التوازن العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

على صعيد التحديات الأمنية لإسرائيل: أعطت التطورات الداخلية الإسرائيلية، انطباع لدى حزب الله والفصائل الفلسطينية، بان إسرائيل اليوم في أضعف صورها. هذا الانطباع قد يغرى حزب الله او بعض الفصائل الفلسطينية الموالية لإيران، بعمليات استفزازية ضد إسرائيل، قد تجر المنطقة الي مواجهة مسلحة، تسعى إسرائيل ذاتها في هذه الفترة الي تأجيلها. الا أن هذا الانطباع في حقيقة الأمر هو انطباع زائف، وتبقي فرص اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة قائمة.

د. سليم محمد الزعنون
فتحي صبَّاح
عزيز المصري

جيش الشعب في خطر التفكك المطالبة بوقف فوري للتشريع

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

أصدر معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل ابيب، تحذير عاجل: إن الجيش الشعب في خطر التفكيك، ونحن في طريقنا إلى جيش ضعيف وإلى واقع يهدد معادلة الردع الإقليمية، وكل ذلك في مواجهة التهديدات المتزايدة على مختلف الجبهات. الدعوة إلى الوقف الفوري للتشريعات الأحادية والسعي إلى إجراء تغييرات في اتفاق واسع النطاق

قبل أربعة أشهر، أصدر معهد أبحاث الأمن القومي تحذيرا استراتيجيا غير عادي، يفصل ما يمكن أن يحدث إذا استمر تعزيز الإصلاح القانوني، واشتد الاحتجاج. للأسف، ما حذرنا منه تحقق في الجزء الأكبر، وأصبح الضرر الذي لحق بالأمن القومي الإسرائيلي حقيقة واقعة: الاضطرابات الشديدة التي تمر على الجيش الإسرائيلي وتقوض أسس الجيش الشعب، وتآكل الردع ضد أعدائنا، وتدهور العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، وضعف الاقتصاد وخاصة التكنولوجيا الفائقة، وتعميق الانقسامات في المجتمع، وإضعاف القدرة الوطنية بشكل عام. هذه الأضرار ستتفاقم بشكل كبير إذا قرر أحد الطرفين الآخر، وبالتالي فإن المخرج الوحيد هو وقف الإصلاح القضائي فورا، يليه وقف الاحتجاج، والبدء في عمل سياسي-قيادي يعكس إرادة الغالبية العظمى من الشعب: الحوار الحقيقي حول الأسس الدستورية لدولة إسرائيل، مع توجيه أقصى الجهود والموارد الحكومية للتعامل مع المشاكل الملحة للأمن القومي والمجتمع والاقتصاد.

خصائص الأزمة الداخلية

إن الأزمة الداخلية في إسرائيل، التي اندلعت بعد المبادرة القانونية للحكومة (4 يناير)، هي الأسوأ التي مرت بها الدولة منذ إنشائها. لم يكن الأمر يتعلق منذ فترة طويلة بمختلف مكونات النزاع القانوني. لقد انزلق إلى مناطق أوسع وأعمق بكثير، في أعقاب اجتماع صاخب لأزمة سياسية وقيادية حادة، مستمرة منذ أربع سنوات، مع أزمة اجتماعية عميقة، مستمرة بأشكال مختلفة منذ عقود. المبادرة القانونية، التي كانت تستخدم أساسا كمحفز لاندلاع أزمة متعددة الأبعاد لم يسبق لها مثيل، تتعامل مع القضايا الأساسية المتعلقة بشخصية الدولة وهويتها وطريقة سلوكها. كل هذا، مع تدهور سريع في المواجهة الحادة بين عناصر النخب، القديمة والجديدة، حول بنية السلطة السياسية في إسرائيل، بين السلطة البرلمانية – الحكومية – البرلمانية – على أساس الظاهرة الفريدة للاحتجاجات الشعبية الواسعة.

حتى الآن، نجح الصراع بين معسكرات الصقور في تجنب العنف الجسدي، على الرغم من العنف اللفظي الشديد الذي يصاحب الأزمة ويتفاقم مع استمرارها. كما قامت الشرطة بإدارة الأحداث حتى الآن. وهذه نقطة ضوء هامة. ومع ذلك، فإن احتمال الانخفاض موجود هنا أيضا. ولا يمكن استبعاد حالات العنف المنزلي أو حتى حالات العنف الواسعة النطاق. وهناك أيضا إمكانية نشوب حرب أهلية. لا سمح الله. يجب القيام بكل شيء حتى لا يكون مثل هذا السيناريو موجودا.

وتشكل الأزمة المستمرة تحديا كبيرا لاستقرار البلد وللعنصرين الحيويين في الإدارة والأمن الوطني. وهذا يشكل بالفعل ضربة قوية للقوة الاجتماعية لإسرائيل. هذا له آثار خطيرة على قدرة إسرائيل على التعامل مع الاضطرابات المختلفة، الخارجية أو الداخلية، من الطبيعة أو من أيدي شخص. وهذا الضعف يجعل من الصعب على مختلف النظم

إدارة البلد بفعالية. كما أنه يجعل من الصعب التعافي من الاضطرابات المتوقعة. في هذه الحالة، السؤال هو ما إذا كانت دولة إسرائيل ستعرف كيف تتصرف "بشكل طبيعي" طوال الأزمة (على افتراض أنها قد تستمر لفترة طويلة)، والأهم من ذلك، ما إذا كانت ستتمكن من إيجاد طرق لوضع حد لها، وما إذا كانت ستمتلك القدرة، بعد انتهاء الأزمة، على التعافي منها بشكل معقول وربما حتى الخروج منها.

لقد وصفت إسرائيل لعقود عديدة بأنها دولة غير متجانسة ومجزأة ومستقطبة. تسببت المبادرة القانونية في ظهور هذه العناصر، إلى حد التهديد الوجودي للصمود الوطني والتضامن الضروري، الذي يشكل أساس الحد الأدنى من القدرة الوظيفية. الأزمة الحالية تتطور والسيطرة عليها لا يمكن أن تكون كاملة. لقد وصل بالفعل إلى مستوى الكارثة في حد ذاته. يجب القيام بكل شيء لوقف ذلك.

الأضرار التي لحقت بقدرات الجيش الإسرائيلي والأنظمة الأمنية الأخرى

في الأشهر الأخيرة، أصبحت الخدمة العسكرية الخط الأمامي للأزمة الداخلية في إسرائيل. ومن المرجح أن يزداد هذا الاتجاه سوءا إذا كان في قلب جلسة الكنيست المقبلة، سن مشروع الخطة، الذي سيعفي للمرة الأولى القطاع الحريدي من الخدمة في الأجهزة الأمنية. وقد أدت أعمال التشريع الحالي بالفعل إلى قيام الآلاف من أفراد الاحتياط بالإعلان عن وقف التطوع للخدمة؛ وقد يؤدي التشريع المخطط له إلى إلحاق أضرار جسيمة بنظام الخدمة الاحتياطية (انظر أدناه)، وإلحاق أضرار جسيمة بالتجنيد في خدمة كبيرة والبقاء في الجيش الإسرائيلي، بل ويؤدي إلى تحركات تهدد وجود "جيش الشعب" ذاته.

بالفعل في المدى المباشر، من المتوقع أن تضعف قدرة التشكيلات الأساسية في الهواء، وفي الاستخبارات، وفي العمليات الخاصة وفي وحدات النخبة. هذا هو الوقت الذي يزداد فيه خطر المواجهة متعددة الأطراف، ويشعر أعداء إسرائيل على جميع الجبهات بزيادة الأمن بسبب ما يصفونه بالضعف الداخلي، ولا تعالج الحكومة المشاكل الأساسية، بما في ذلك تلك المهمة لتعزيز الجيش الإسرائيلي. وستزيد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من صعوبة حل هذه المشاكل.

لا تستطيع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي التعامل مع هذه المشاكل التي ينتمي معظمها إلى المجال المدني الواضح، وحتى الآن لم تتلق القيادة السياسية الدعم الكافي أو الاهتمام بالتحذيرات التي أصدرها رئيس الأركان وجنرالاته. وحتى لو قام أفراد الاحتياط، في أوقات الطوارئ، بتثبيت الضرر الذي يلحق بالكفاءة، وتماسك الوحدات، والشرعية الضرورية للعملية، فلن يكون من الممكن تصحيحه.

التهديدات الأمنية ضد إسرائيل زادت حدتها في الآونة الأخيرة: فالتهديد الذي تشكله إيران أكثر أهمية، والتوترات في الشمال كبيرة، وحزب الله يتحدى إسرائيل، بل إنه يستفز إسرائيل، وفي الضفة الغربية ووسط إسرائيل هجمات متكررة من جهة وعمليات عسكرية من جهة أخرى. ويتمدد الجيش الإسرائيلي حتى العنق في النشاط العملياتي، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بتدريب الوحدات الأرضية وبالتالي بكفاءتها.

إن ما يحدث في الجيش الإسرائيلي بعد الأزمة السياسية والاجتماعية له أيضا صدى في الأجهزة الأمنية الأخرى، وفقا لمهامها وطريقة تصرفها. هذا هو الشاباك والموساد ولجنة الطاقة الذرية، الذين يتم تعطيل عملهم الحيوي في أحسن الأحوال من خلال تحويل الانتباه عن مديريهم والوحدات المختلفة عن أهدافهم الأساسية والتشغيلية.

وفي الوقت نفسه، واجهت الشرطة الإسرائيلية تحديا كبيرا في الأشهر الأخيرة. منذ البداية، تتميز الشرطة بضعف العمليات في مواجهة مهامها الروتينية والطارئة. ويتعلق المثال الصعب بشكل خاص بالتعامل مع الشرطة للجريمة والعنف في المجتمع العربي، الذي ارتفع مؤخرا إلى أعداد مروعة من جرائم القتل. إن نشاط الشرطة حتى الآن في مواجهة التحدي المتمثل في المظاهرات الاحتجاجية، التي تشمل أيضا الاضطرابات، هو نشاط جدير بالثناء عموما. غير أن استمرار هذا التحدي والتطورات داخل الشرطة وملف وزرائها من الأمور المثيرة للقلق. وبدلا من إعادة التأهيل، فإن الشرطة الإسرائيلية مشغولة الآن في الحفاظ على النظام العام.

تشكيل الاحتياط – فرقة الجيش الإسرائيلي الناعمة

تؤثر الأزمة السياسية الاجتماعية بشكل مباشر على كفاءة النظام، وكذلك على مستقبله والقدرة على الحفاظ على النموذج والهيكل الحاليين. إن إنهاء تطوع العديد من الضباط والجنود، وخاصة في وحدات النخبة، يقوض شرعية التجنيد في الاحتياط. يشعر المنبوذون الطوعيون بأن العقد المبرم بينهم وبين الدولة قد انتهك، وأنهم مهددين من قبل محكمة لاهاي.

قد يكون الضرر الذي يلحق بالنظام الاحتياطي على المدى القصير بسبب عدم القدرة على أداء مهام معينة، خاصة في سلاح الجو. يمكن إصلاح هذا في فترة زمنية قصيرة. يكمن الخطر الأكبر في العمليات طويلة المدى التي تؤدي إلى تهديد وجود التشكيل بشكل عام وما تبقى من نموذج جيش الشعب. يعتمد نظام الاحتياطي على التطوع والتماسك والكفاءة التشغيلية. روح التطوع وتماسك الوحدات. سيكون من الصعب جدًا تصحيح هذه الأمور، مما قد يؤدي إلى انخفاض أداء الجيش أثناء القتال.

يجب أن نتوقع أن ما يحدث في إضراب الاحتياط سيؤثر عاجلاً أم آجلاً على النظام الإلزامي الدائم والمرشحين لخدمة الأمن.

ويؤكد جيش الدفاع الإسرائيلي أن ميزته النسبية تكمن في نوعية مقاتليه وتماسك تشكيلاته وتضامنها، وهذه المميزات يتم تحديها اليوم أيضا من خلال تسلل الخطاب السياسي المستقطب إلى صفوفه، وإلحاق الضرر بهم يقوض أسس الجيش وقدرته على أداء مهامه.

اضعاف الوضع الاقتصادي الأساس الضروري للأمن القومي

هناك علاقة واضحة بين الأزمة السياسية والاجتماعية وضعف الاقتصاد الإسرائيلي. في السنوات الأخيرة، أظهر الاقتصاد الإسرائيلي حصانة مثيرة للإعجاب. غير أن عدم اليقين الذي أحاط بالإصلاح القانوني أدى إلى تغيير الاتجاه. منذ يناير، شهد مؤشر تل أبيب 125 انخفاضا نسبيا، في حين شهد نظراؤه في الولايات المتحدة (S&P 500) وأوروبا (STOXX 600) زيادات كبيرة. وفيما يتعلق بضعف الشيكل، تطرق محافظ بنك إسرائيل إلى العلاقة بين الأحداث الداخلية وضعف الشيكل في سوق العملات الأجنبية الدولية في أوائل يونيو. إن ضعف الشيكل يزيد من الاستيراد إلى إسرائيل، وبالتالي يساهم في تكلفة المعيشة، وهي قضية أخرى لا يتم معالجتها بشكل صحيح في مواجهة الأزمة.
بالطبع، هذه الأشياء مرتبطة وتؤثر على العمليات الأخرى

أيضًا. إن عدم اليقين الذي يسود النظام الداخلي يضر بالتخطيط الاقتصادي طويل الأجل ويضر بالاستثمارات الأجنبية. كان أحد تفسيرات تقوية الشيكل في السنوات الأخيرة هو العدد الكبير من الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال الهايتك الإسرائيلية. وقد تضاءلت هذه في الآونة الأخيرة بسبب حالة عدم اليقين السياسي.
ووفقا لتقرير صدر في يوليو 2023 عن ليوميتيك وIVC، في النصف الأول من العام، كانت استثمارات التكنولوجيا الفائقة هي الأدنى منذ عام 2019. وأظهر تقرير صادر عن هيئة الابتكار في أواخر حزيران/يونيو 2023 أنه لم يعد من الممكن إلقاء اللوم على التباطؤ العالمي. أي أنه في حين أن التكنولوجيا الفائقة في العالم تتعافى، فإن السوق المحلية تكافح من أجل الارتفاع. قد يكون لهذه الظاهرة آثار واسعة النطاق على "القاطرة الوطنية" على المدى الطويل.
وتحول الأزمة الداخلية دون المشاركة المركزة في الكفاح ضد تكاليف المعيشة وزيادة فرص العمل بين القطاعات الأضعف، بل وتؤدي إلى تطرف هذه القطاعات. وعلى حد علمنا، فإن الميزانية التي تم تمريرها غائبة عن مولدات النمو، وتشجع على عدم وجود دراسات أساسية وتقلل من قدرة الخزانة الوطنية على تحويل الميزانيات إلى الصناعات الحيوية.

إلحاق الضرر بالردع الإسرائيلي – تفاقم التحدي الذي يشكله حزب الله

في التحذير السابق أشرنا إلى تزايد استفزازات حزب الله منذ بداية الأزمة الداخلية في إسرائيل واستعداده لتحمل مخاطر أكثر من ذي قبل، بما قد يؤدي إلى تصعيد على الحدود الشمالية. وهنا في الأشهر الأخيرة كان هناك تصعيد آخر في نطاق النشاط الذي ينفذه حزب الله على طول الحدود، مما يزيد من التوترات بين الجيش الإسرائيلي والتنظيم والخوف من التدهور إلى صراع عسكري، وهذا بالأساس يتعلق بتوسيع وجود عناصر حزب الله على طول الحدود، مع وجود بعضهم في نقاط المراقبة التي تضاعفت؛ في محاولات فاضحة من قبل عناصر حزب الله وأنصارهم في منتصف حزيران / يونيو لاجتياز الحاجز الأزرق. بالقرب من جبل دوف، عبر الخط الأزرق في الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، حيث يتمركز نشطاء مسلحون من التنظيم، وفي الوقت نفسه، هناك تصعيد في حملة التوعية التي يقودها حزب الله، بما في ذلك توزيع مقاطع فيديو عن مناطق محتلة في شمال إسرائيل.

باعتراف الجميع، هناك أسباب محلية لجميع استفزازات حزب الله الأخيرة بالقرب من الخط الأزرق، لكنها تظهر جرأة التنظيم المفرطة، والتي تنبع من تعزيز الثقة بالنفس واستعداده للمجازفة في ضوء قراءته لتداعيات الأزمة الداخلية الحادة في إسرائيل والتوتر المتصاعد بين إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي قد ينذر بضعفها وتراخيها العسكري، ويمكن الافتراض أن هذه التصرفات الإسرائيلية غير المعتادة قد تؤثر على حزب الله في الردع. من هنا، كما شهد نصرالله في خطابه (12 تموز) الذي ادعى فيه أن قدرة الردع الإسرائيلية قد تآكلت، في حين أن قدرة حزب الله على الردع تزداد قوة، وفي تقديرنا، ليس لدى حزب الله أي مصلحة في الحرب مع إسرائيل أيضًا، لكن التوترات الحالية تزيد من خطر الانحدار إلى صراع عسكري.

السياق الإيراني

تتمتع إيران بإحساس عالٍ بالإنجاز لفترة طويلة. ويرجع ذلك إلى سلسلة من التطورات التي تصب في صالحها: يستمر البرنامج النووي في التقدم دون عوائق، وتراكم إيران كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب الذي يدفعها بشكل متزايد إلى عتبة نووية. وفي حين أن العلاقات مع روسيا لا تخلو من المشاكل، فإن اعتماد موسكو على الأسلحة الإيرانية مستمر، والعلاقات على الساحة الإقليمية مستمرة بهدف استعادة العلاقات الدبلوماسية سواء في الخليج أو في حوار أبطأ مع مصر، فضلا عن توثيق العلاقات مع الجزائر وتجديد العلاقات مع السودان. ولم تنجح الاتصالات من أجل نوع من التسوية مع الولايات المتحدة، والتي ستؤدي إلى ذوبان الأموال والرفع الجزئي للعقوبات، في غضون ذلك، لكن لا يوجد تهديد حقيقي لإيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن الأحداث في إسرائيل، سواء من حيث كفاءة الجيش الإسرائيلي أو من حيث انتهاك العلاقات مع الولايات المتحدة، تشجع إيران على مواصلة سياستها وتعزيز شعورها بالأمن بأنه لا يوجد تهديد حقيقي لتقدمها في برنامجها النووي وفي جميع أنشطتها التخريبية الأخرى. ومن المرجح أن ينظر إلى الرواية القائلة بأن إسرائيل تتلاشى وأن إيران آخذة في الصعود على أنها رسالة لاهوتية - تاريخية يمكن أن تشجع مبادرات إيرانية إضافية.

السياق الفلسطيني

في الساحة الفلسطينية، يجري تنفيذ ثورة موازية، تركز على تغيير التصور والطريقة التي تسيطر بها دولة إسرائيل على الضفة الغربية. كان الهدف من الثورة هو فرض سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وإحباط أي إمكانية لتسوية مستقبلية بين إسرائيل وكيان فلسطيني. وتتجلى هذه السياسة في اعتماد استراتيجية جديدة، ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد التطلعات الوطنية للفلسطينيين، والقضاء على الخيار السياسي للتسوية، وتهيئة الظروف لضم جميع المناطق ج إلى دولة إسرائيل، وبعد ذلك إنشاء "دولة واحدة ذات سيادة يهودية". ويتم التعبير عن هذه الاستراتيجية:

في استغلال تصعيد الإرهاب "للرد الصهيوني المناسب" - في إقامة المستوطنات، في توسيع المستوطنات خارج الجدار الأمني ، في قلب الأراضي الفلسطينية، في إقامة بؤر استيطانية غير مرخصة، والتسامح مع أعمال العنف والانتقام من قبل المستوطنين.

في نقل الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية إلى الوزير بتسلئيل سموتريتش، مع إضعاف صلاحيات القائد العسكري (الحاكم الفعلي على الأرض). إن تغيير قواعد وإجراءات تصاريح البناء في المستوطنات ونقل وحدة التفتيش إلى سيطرة الوزير سموتريتش يسمح بتوسيع الإشراف على البناء الفلسطيني غير القانوني وغض الطرف عن البناء الإسرائيلي غير القانوني. والنتيجة تآكل الحاجات والاعتبارات الأمنية مع تفضيل اعتبارات الاستيطان.

مرجعية العالم العربي – تقويض اتجاهات التطبيع؟

العالم العربي يتابع الأزمة الداخلية في إسرائيل وتداعياتها. والصورة التي تظهر هناك هي ضربة لقوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية ودعمها الدولي، خاصة من الولايات المتحدة. وقد يعزز ذلك من وجهة نظرهم حول التصور بأن مكونات قوة إسرائيل تتآكل. مثل هذا التصور الضعيف لإسرائيل يمكن أن يؤثر سلبا على علاقات إسرائيل مع الدول العربية. حتى الآن، تجنبت الدول العربية الإشارات العامة إلى الأزمة الداخلية في إسرائيل. وسمعت ردود قاسية إلى حد ما فيما يتعلق بتزايد عنف اليهود ضد القرى الفلسطينية. فالدول التي لديها اتفاقات سلام مع إسرائيل لها مصلحة في الالتزام بها، مع توقع أن تعمل إسرائيل على الأقل على استقرار الوضع الداخلي واستعادة وضعها الاقتصادي.

إن تصاعد الإرهاب ونشاط الجيش الإسرائيلي في الساحة الفلسطينية، إلى جانب السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، يختبران قدرة الدول العربية البراغماتية على الموازنة بين الحاجة إلى الحفاظ على صورة الاهتمام بالوضع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل وتعزيزها.

ونتيجة لذلك، هناك نشاط متزايد لدعم الفلسطينيين من قبل البعض وفي إدانة استثنائية لإسرائيل في المحافل الدولية. هذه التطورات قد تجعل من الصعب المضي قدما في التطبيع مع دول اتفاق إبراهيم والتقدم نحو التطبيع، علنا بالتأكيد، مع المملكة العربية السعودية. القضية الفلسطينية ليست قضية مركزية في توسيع التطبيع، طالما أن هذه الساحة لا تخلق عناوين الأخبار التي تنشط الجمهور العربي. إن صور عنف المستوطنين والأضرار التي لحقت بالمقدسات تشكل عقبة أمام تنظيم العلاقات مع إسرائيل. ولا تزال المصالح الخاصة للدول العربية تملي، قبل كل شيء، استمرار التطبيع، كما يتضح من قضية الصحراء في السياق المغربي، وكما قد يحدث مع المملكة العربية السعودية، التي تتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الشروط التي ستوافق بموجبها على دفء علاقاتها مع إسرائيل.

التداعيات على العلاقة مع الولايات المتحدة

بدون القيم المشتركة مع الولايات المتحدة - ستتضرر العلاقات الخاصة بشكل كبير، وستكون أهمية إسرائيل والولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا وفي مجال القوة الأمنية ذات صلة فقط إذا بقيت إسرائيل ملتزمة بالقيم المشتركة التي تحدد هذه العلاقات الخاصة. إذا تغيرت إسرائيل وابتعدت عن القيم الديمقراطية للولايات المتحدة، فإن تقوية إسرائيل قد يكون ضد المصلحة الأمريكية.

ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء حقيقة أن إسرائيل دولة ديمقراطية. والتوترات في نظام "العلاقات الخاصة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست جديدة، لكن التشكيك في مثل هذه المرساة الأساسية في هذه العلاقات عنصر لم نكن نعرفه من قبل. العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة هي التي تصنع الفارق بين إسرائيل كقوة إقليمية وكونها دولة صغيرة ذات قدرات محدودة، وستكون إسرائيل قادرة على الصمود حتى مع انخفاض الدعم الأمريكي لها وستستمر في الوجود، لكن هذا سيكون له تأثير كبير على قوتها الأمنية ورفاهها الاقتصادي ونوعية حياة مواطنيها، فنحن لسنا قريبين من حالة إزالة إجمالي الدعم الأمريكي لإسرائيل، لكن الاتجاه الحالي سلبي، ليس فقط بسبب ما يحدث في إسرائيل.

الإدارة الأمريكية تعارض بشدة الإصلاح القانوني وسياسة إسرائيل في الضفة الغربية. المواقف ليست جديدة، واللغة الصعبة وشدة الرسائل هي نعم. تبذل الإدارة الأمريكية كل ما في وسعها للتأكيد على معارضتها لسلوك الحكومة بشأن قضية الإصلاح القانوني والسياسة في الضفة الغربية، الأمر الذي يهدد تصور الحكومة لحل الدولتين.

الخطوات الفورية المطلوبة

الوقف الفوري لاستمرار سن الإصلاح القانوني حتى يتم التوصل إلى اتفاق واسع، وبالتالي وقف أنشطة الاحتجاج. وليس من الضروري التوصل إلى وضع لتقرير أي جانب، بل العمل على تخفيف حدة التوترات بطريقة مشتركة.

يجب أن تقود الحكومة مسارًا شاملاً للمعالجة الشاملة في كل من المناطق التي تضررت نتيجة الأزمة، وكذلك في تلك التي تم إهمالها: في الأمن والاقتصاد والمجتمع والسياسة الخارجية.

ما الذي يمنع السكان العرب من الانضمام إلى الاحتجاجات ضد الثورة القانونية؟

معهد دراسات الامن القومي الإسرائيلي

أثارت المشاركة المحدودة للعرب في المظاهرات ضد الثورة القانونية الوشيكة مناقشات وتحليلات، مما أثار تساؤلات حول أسباب ذلك، بما يتجاوز الأسباب الواضحة المعروفة، بما في ذلك اللامبالاة والاغتراب. تساعد الرؤى التي نشرها باحثو المعهد الوطني للإحصاء في مقال نشر في 3 أبريل 2023 بعنوان "لماذا لا يندمج المواطنون العرب في الاحتجاج العام ضد الحكومة؟" على تسليط الضوء على هذه القضية، التي وفقا للمقال، ستضر بالمصالح الأساسية للقطاع العربي في إسرائيل، وقد تضر حتى بهدفه المتمثل في ترسيخ نفسه كأقلية كبيرة في البلاد. تشير نتائج المقال إلى أن خيبة الأمل المتزايدة فيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية وانخفاض الثقة في المحكمة العليا قد تسبب في شعور بعض المواطنين العرب بخيبة الأمل والابتعاد عن دولة إسرائيل، مما يزيد من عزوفهم عن المشاركة في المظاهرات.

هذه التقييمات صحيحة بلا شك، لكن الفحص الدقيق يكشف أنه بالإضافة إلى ذلك، يواجه المواطنون العرب أيضًا تساقطًا غزيرًا وتحديات وتحفظات أخرى تمنع مشاركتهم النشطة في الاحتجاجات. يسعى هذا المقال إلى التعمق أكثر في الأسباب الكامنة وراء ما يبدو أنه تناقض واضح: الغياب الملحوظ للمواطنين العرب عن التظاهرات، في نفس الوقت الذي يدركوا فيه أهمية التمثيل العربي. إن التعمق في هذا التناقض سيساعد على فهم العوامل التي تؤثر على المشاركة العربية (أو عدم المشاركة) في التظاهرات.

أظهر استطلاع للرأي العام أجري في نهاية شباط/فبراير 2023، أجراه مركز الأبحاث الفلسطيني مدى الكرمل في حيفا، وجهة نظر المواطنين العرب في إسرائيل بشأن المظاهرات. من بين المشاركين، أعرب 57 % عن دعمهم لمشاركة المواطنين العرب في المظاهرات، مما يعكس اعتقادهم بأن خطة وزير العدل ياريف ليفين تشكل خطرا محتملا على النظام القضائي. في المقابل، عارض 27% من المشاركين المشاركة العربية. كما كشف الاستطلاع أن 12% من المشاركين فضلوا أن ينظم السكان العرب مظاهراتهم الخاصة في المدن العربية. إن مفهوم أن خطة ليفين سيكون لها تأثير شامل على النظام القانوني يثير شعورا بالإلحاح بين المواطنين العرب، كما يمكن أن نستخلص من نتائج استطلاع مدى الكرمل، الذي يظهر أن معظم المجيبين يدعمون، نظريا على الأقل، المشاركة العربية في الاحتجاجات.

ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن الرغبة في المشاركة العملية معتدلة بسبب التحفظات أو الخيارات البديلة، مثل تنظيم احتجاجات منفصلة في المدن والقرى العربية. الفجوة بين الاعتراف بأهمية المشاركة والمشاركة الفعلية واضحة للعيان، حيث أجاب أكثر من 53 بالمائة من المستجيبين بأنهم لن يشاركوا بالفعل. ويمكن أن تعزى هذه المواقف إلى مجموعة متنوعة من العوامل. أولا، إن المسافة المادية بين أماكن الاحتجاج والمجتمعات العربية عامل هام يعوق المشاركة العربية. وبينما كانت هناك مظاهرات منتظمة في حيفا وغيرها من المجتمعات الشمالية، فإن أكبر الاحتجاجات تجري في تل أبيب، بعيدا عن المراكز السكانية العربية في إسرائيل، والتي تقع في شمال البلاد. وتطرح الفجوة الجغرافية صعوبات عملية في

قدرة المواطنين العرب على المشاركة في الأحداث. وتشكل صعوبات النقل واللوجستيات حواجز كبيرة في هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن 12 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أعربوا عن رغبتهم في أن ينظم العرب الإسرائيليون مظاهراتهم الخاصة في المجتمعات العربية. إن المزيد من الاحتجاجات التي سيتم تنظيمها بالقرب من المجتمعات العربية ستساعد في التغلب على هذه المشكلة.

ثانيا، يبدو أن الغياب الواضح لمشاركة اليهود في الاحتجاجات العربية التي اندلعت في إسرائيل في عام 2021 في أعقاب النزاع حول قضية الشيخ جراح، ساهم أيضا في حقيقة أن المواطنين العرب في إسرائيل لا يريدون الانضمام إلى المظاهرات الآن. كان الشعور بالعجز بين المواطنين العرب واضحا بشكل خاص خلال اندلاع أعمال الشغب في "حارس الجدار" في مايو 2021 في المدن المختلطة - حيفا ويافا واللد. وعلى الرغم من خطورة الوضع والمشاركة النشطة للمواطنين العرب، لم ينضم سوى عدد قليل من المواطنين اليهود. وقد أدت المشاركة اليهودية الضئيلة إلى تفاقم مشاعر اليأس والعجز بين السكان العرب، وعززت التصور بأن نضالهم لا يتم التعامل معه بأهمية. في ضوء ذلك، يمكن الآن تفسير عدم مشاركة المجتمع العربي على أنه وسيلة "لسداد" اليهود الإسرائيليين مقابل غيابهم عن احتجاجات عام 2021.

علاوة على ذلك، هناك شعور متزايد بالغربة بين المواطنين العرب تجاه الاحتجاج العام، والذي ينبع من الاعتقاد بأن الديمقراطية في إسرائيل لا تخصص مكانًا للعرق العربي. عندما يتعلق الأمر بالمظاهرات، فإن هذا التصور يعززه عدم تشجيع منظمي التظاهرات أنفسهم على المشاركة العربية. تكشف البيانات من مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام 2022 عن زيادة في الشعور بالتهديد الذي يشعر به المواطنون العرب في إسرائيل من المؤسسات والأعراف الديمقراطية في البلاد - من 41 % في عام 2017 إلى 55 % في عام 2022. ويوضح البروفيسور سامي سموحة أن "يمكن تلخيص الهموم القومية للعرب على أنها مشكلة تمييز وإقصاء مؤسسي واجتماعي، وشعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ". ينبع الشعور بالاغتراب من الانفصال الملحوظ بين المثل الديمقراطية التي يعلنها النظام والواقع الذي يعيشه المواطنون العرب. والنتيجة تلقي بظلال من الشك على مدى اعتبار مصالحهم بالفعل ضمن النسيج الديمقراطي الواسع للبلاد.

وأخيرا، تؤثر قضية الأمن الشخصي أيضا على اعتبارات المواطنين العرب فيما يتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات. تم توثيق الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين ضد الثورة القانونية بشكل جيد في الأسابيع التي تلت بدء الاحتجاجات. هناك قلق مشروع بين المتظاهرين العرب من أنهم سيواجهون موقفا أكثر جدية من جانب أجهزة إنفاذ القانون من نظرائهم اليهود. وقد اعترف العرب الإسرائيليون بذلك بأنفسهم،

حيث أبلغوا عن الخوف من استخدام اللغة العربية أو "شعاراتهم" خوفا من أن يتم وضع علامة عليهم كأهداف واضحة لضباط الشرطة الإسرائيلية. إن الخوف من العنف أو إمكانية الانتقام يدفع عرب إسرائيل إلى وضع أمنهم الشخصي قبل الحق في التعبير السياسي، والامتناع عن المشاركة الفعالة في المظاهرات.

تساعد هذه العوامل على فهم المشاركة العربية المحدودة في الاحتجاجات ضد مشاريع القوانين التي ستؤدي إلى ثورة قانونية. الاستجابة لهذه المخاوف والتحديات ضرورية، إذا كانت هناك رغبة في تعزيز الاندماج والتأكد من أن أصوات ومصالح المجتمع العربي سيتم تمثيلها بشكل مناسب في النضال المحيط بالتغييرات في النظام القانوني، من أجل التغييرات الاجتماعية المعنية. على العرب في إسرائيل أن يدركوا أن الإجماع بين المحتجين على الثورة القانونية هو أن المستوطنات في الضفة الغربية والاحتلال ليسا بؤرة الاحتجاجات في الوقت الحالي. لذلك، عند اتخاذ قرار التظاهر، سيُطلب من المواطنين العرب في إسرائيل توضيح موقفهم من قضيتين: أولاً، ما هي الأهداف الرئيسية التي تحفزهم؟ ثانيًا، كيف سيتمكنون من العمل مع المحتجين اليهود ومع العناصر الأكثر تقدمية في المجتمع الإسرائيلي لتحقيق هذه الأهداف بأكثر الطرق فعالية.

لن يكون من الصواب تفسير المشاركة المحدودة للمواطنين العرب في الاحتجاجات ضد الثورة القانونية على أنها جهل سياسي أو لامبالاة. وبدلا من ذلك، هناك مجال للتفسير نتيجة للتفاعل المعقد بين عوامل متعددة. إذا كانت دولة إسرائيل تريد حقا الرد على غياب التمثيل العربي في المظاهرات، فعليها أن تتبنى مقاربة حوار شامل، يأخذ فيه الصوت العربي مكانه، ويعالج مشاكل العرب المحددة. في الوقت نفسه، من خلال اتخاذ قرار التظاهر، يجب على المواطنين العرب في إسرائيل أن يحددوا بوضوح أهدافهم وكيف يمكنهم تحقيقها داخل مؤسسات الدولة القائمة ومع المواطنين اليهود في إسرائيل. بطبيعة الحال، ستؤدي المشاركة المتزايدة للعرب الإسرائيليين في المظاهرات إلى نظام ديمقراطي أكثر شمولا في إسرائيل. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود متضافرة تركز على تشجيع التماسك الاجتماعي والنهج المتكافئ للجميع، بغض النظر عن الأصل الإثني أو الخلفية الثقافية. وهذا الجهد لا يهدف فقط إلى ضمان تمثيل عربي أكبر في المظاهرات، بل أيضا إلى إرساء الأساس لمستقبل إسرائيلي تجد فيه اهتمامات وتطلعات جميع مواطني البلد مكانها في النسيج الاجتماعي.

معضلة إسرائيل الأمريكية

مجلة فورين افريز

دخل الصراع حول مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية مرحلة جديدة دراماتيكية هذا الأسبوع عندما أقر الائتلاف اليميني بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أحد عناصر خطته الشاملة للحد من سلطة المحكمة العليا في التحقق من الإجراءات الحكومية والتشريعية. عندما كشفت الحكومة في البداية عن خطط في يناير لإضعاف القضاء الإسرائيلي بشكل كبير، اندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، مما دفع نتنياهو في النهاية إلى إيقاف خططه. وبدلاً من ذلك، لجأ إلى نهج مجزأ وأعاد إحياء الجهود التشريعية في أوائل يوليو، مما أشعل احتجاجات أكبر في جميع أنحاء البلاد. الآن، بعد تصويت يوم الاثنين، دخلت إسرائيل منطقة مجهولة. أعلن الآلاف من جنود الاحتياط المتطوعين عن نيتهم تعليق خدمتهم، والطاقم الطبي مضرب، والمجتمع الإسرائيلي أكثر استقطابًا من أي وقت مضى.

أدى انزلاق إسرائيل إلى الاضطرابات، والطبيعة المتطرفة لتحالف نتنياهو، والتآكل المحتمل للديمقراطية في إسرائيل، إلى توفير رياح خلفية للنقاشات طويلة الأمد حول سياسة الولايات المتحدة تجاه البلاد. بينما يدفع نتنياهو إسرائيل نحو اللاليبرالية، يعتقد البعض أن واشنطن يجب أن تقطع علاقاتها الوثيقة مع الدولة، بما في ذلك إعادة التفكير في المساعدة العسكرية لإسرائيل، كما جادل نيكولاس كريستوف كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي.

ومع ذلك، هناك دافع قوي داخل إدارة بايدن لإيجاد طريقة للمضي قدمًا مع إسرائيل. هذا لا يتوافق فقط مع آراء الرئيس جو بايدن، ولكن أيضًا مع الأهداف الأوسع لإدارته تجاه الشرق الأوسط. هذه الخطط متجذرة ليس في دعم الديمقراطية في المنطقة (حيث يوجد القليل جدًا من الديمقراطية)، ولكن في المخاوف بشأن الموقف الأمريكي المستقبلي هناك. إنها رؤية قائمة على تعزيز الاستقرار والتكامل الإقليميين، وشكلتها المنافسة الأمريكية مع الصين وروسيا. في هذا السياق، عشية زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ لواشنطن في وقت سابق من هذا الشهر، في مكالمة مع نتنياهو، بدا أن بايدن يشير إلى دعوة لعقد اجتماع بين الزعيمين. لا يزال الدافع للعمل مع إسرائيل ورئيس وزرائها قوياً.

إن مسألة ما إذا كان ينبغي تجنب إسرائيل أو احتضانها يخطئ الهدف. يجب أن ينبثق موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل من أهداف السياسة الأمريكية، والتي تشمل القيم بالإضافة إلى المصالح الأمنية والاقتصادية. من أجل الهدف الصحيح، فإن الضغط الجاد يستحق كل هذا العناء، ليس لأن التوتر مع إسرائيل مفيد بحد ذاته ولكن لأن القضايا المطروحة لها أهمية كبيرة.

للولايات المتحدة مصالح مشروعة في ثلاث مجالات مختلفة، والتي يجب على الإدارة متابعتها على الرغم من سياساتها المتناقضة على ما يبدو. وتشمل هذه دعم الديمقراطية داخل إسرائيل، الأمر الذي يتطلب الضغط على نتنياهو. وسواء شاءت واشنطن ذلك أم لا، فإن الولايات المتحدة هي لاعب في السياسة

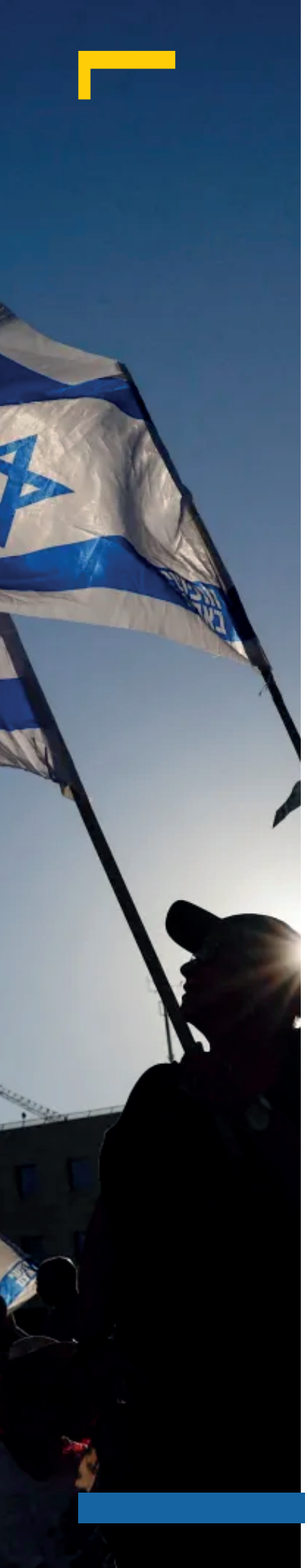

الداخلية لإسرائيل، والإسرائيليون متفهمون بشدة لرسالة واشنطن. وبالفعل، فإن مئات الآلاف من المتظاهرين في إسرائيل لمحاولة إنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية يعتمدون على دعم الولايات المتحدة. كما أن للولايات المتحدة مصلحة في تعزيز الكرامة والحرية الحقيقية للفلسطينيين، الأمر الذي يتطلب ضغوطًا منسقة وتعاونًا مستدامًا مع الإسرائيليين والفلسطينيين لدرء إمكانية اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع. لا تقل أهمية عن ضرورة محاولة فتح إمكانية حل النزاع على الطريق، وهو مسار مغلق حاليًا بسبب الضم المتزايد الإسرائيلي للضفة الغربية بحكم الأمر الواقع. أخيرًا، من مصلحة الولايات المتحدة الترويج لشرق أوسط مستقر ومتكامل، الأمر الذي يتطلب العمل مع الحكومة الإسرائيلية والدول العربية، لا سيما بالنظر إلى احتمالية التوصل إلى صفقة تطبيع إسرائيلي سعودي. الضغط الأمريكي على الهدفين الأولين لا يتعارض مع دعم واشنطن لإسرائيل والمملكة العربية السعودية لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية. على العكس من ذلك، فإنه يجعل مثل هذا الاتفاق أكثر احتمالية، لأن التطبيع يمكن أن يوفر لنتنياهو مخرجًا عالي المخاطر من مشاكله المحلية.

قانون الشعوذة

لا شك أن إدارة بايدن تتمنى ألا تضطر إلى التعامل على الإطلاق مع ما يحدث في إسرائيل. لكن ليس لديها خيار يذكر. إسرائيل شريك أمني واستخباراتي وثيق وهام. أكثر من نصف الأمريكيين (55 %) ينظرون إلى البلاد بشكل إيجابي، وفقًا لمركز بيو للأبحاث. وكذلك يفعل بايدن، الذي أكد الأسبوع الماضي فقط أن حبه لإسرائيل «عميق الجذور وطويل الأمد». وإسرائيل جزء أساسي من رؤية البيت الأبيض للشرق الأوسط، حيث يتطلع بايدن إلى شركاء الولايات المتحدة للعب دور أكبر حيث تركز واشنطن على مناطق أخرى من العالم.

إسرائيل بزعامة نتنياهو هي دولة تعاني من اضطرابات داخلية غير مسبوقة بسبب محاولة الحكومة تشويه الضوابط على سلطة الأغلبية. ويقودها ائتلاف يعمل فيه كبار الوزراء علانية لفرض سيطرة إسرائيلية دائمة على ملايين الفلسطينيين وحرمانهم من حق التصويت. إنها حكومة يُتهم فيها الوزراء المتطرفون ظاهريًا بتهدئة الضفة الغربية المتزايدة العنف، والتي تتعرض لخطر المواجهة الكاملة، حتى أثناء تأجيج النيران بنشاط.

في المركز يوجد نتنياهو، الذي كان دائمًا خبيرًا تكتيكيًا سياسيًا بارعًا، حيث حدد حواجز الطرق قصيرة المدى على أجندته ويخطط بمهارة لمسار آخر. على الرغم من خطابه القوي، إلا أنه غير معروف في إسرائيل بعموده الفقري. على العكس من ذلك، فيما يتعلق بالسياسة، من الأفضل وصف

نتنياهو بأنه «مجموع كل الضغوط المطبقة عليه». وبناءً على ذلك، من الضروري ألا يكون المتطرفون في ائتلافه هم الوحيدون الذين يشددون الوصية.

منذ كانون الأول (ديسمبر)، استجابت إدارة بايدن لتشكيل الائتلاف الحاكم لنتنياهو بسياسة تجزئة مدروسة: العمل مع إسرائيل في الأمور العاجلة مع محاولة ألا تبدو ودودًا للغاية مع الحكومة الجديدة. طبق البيت الأبيض سياسة عدم اتصال غير معلنة مع العناصر الأكثر تطرفاً في التحالف. في الوقت نفسه، أجرت اتصالات هادئة في الغالب مع الحكومة الإسرائيلية بشأن القضايا التي اعتبرتها مهمة، بما في ذلك خطر تصعيد العنف في الضفة الغربية. أخيرًا، بعد بعض التردد، بدأت الحكومة الأمريكية في التعبير عن معارضة علنية للإصلاح الذي اقترحه نتنياهو للقضاء الإسرائيلي. لقد اتخذ بايدن نفسه موقفًا صريحًا ضد الإصلاح القضائي - حيث صرح البيت الأبيض بأن "كصديق دائم لإسرائيل، عبّر الرئيس بايدن علنًا وسرا عن آرائه بأن التغييرات الرئيسية في الديمقراطية التي يجب أن تدوم يجب أن يكون لها إجماع واسع قدر الإمكان "، وهو الإجماع الذي تفتقر إليه إسرائيل اليوم بشكل واضح.

كما أن تآكل الديمقراطية في إسرائيل يقوض القيم المشتركة التي كثيرًا ما يروج لها البلدان كأساس لعلاقتهما. كما ستؤدي السلطة التنفيذية غير الخاضعة للرقابة في إسرائيل إلى تفاقم المخاطر على الجبهة الفلسطينية، خاصة عندما تقترن بطموحات الضم للحكومة الإسرائيلية الحالية. وعلى الرغم من أن المحاكم الإسرائيلية كانت عموما متساهلة مع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، إلا أن مستوطناتها في الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة كانت محدودة، وفحصت أحيانا القرارات الإدارية لإدراج الشواغل الفلسطينية. في عام 2004، أمرت المحكمة العليا بإجراء تعديلات، وإن كانت طفيفة، على مسار «الجدار الأمني الفاصل» بين الضفة الغربية وإسرائيل، قائلة إن طريقها تسبب في الكثير من الضرر للفلسطينيين الذين يعيشون في الجوار. على الرغم من نفور إدارة بايدن من السياسة الداخلية لنتنياهو، فقد زادت من التدريبات العسكرية الأمريكية مع إسرائيل، ولسبب وجيه. في أوائل عام 2023، أجرت القيادة المركزية الأمريكية، التي تشرف على الشرق الأوسط للجيش الأمريكي، والجيش الإسرائيلي أكبر تدريب مشترك على الإطلاق، يسمى جونيبر أوك. شاركت أكثر من 140 طائرة، بما في ذلك نوع القاذفات والناقلات بعيدة المدى التي لا تمتلكها إسرائيل. وشمل التدريب أيضًا مجموعة حاملة طائرات تابعة للبحرية الأمريكية وقوات تركز على الحرب الرقمية والفضاء. كان القصد هو إرسال إشارة ردع إلى إيران وتصميم على حلفاء واشنطن العرب. كانت الرسالة أنه على الرغم من ضآلة الموارد الأمريكية وتركيز واشنطن في الغالب على المنافسة مع الصين والحرب في أوكرانيا، إلا أنها لا تزال ملتزمة بالأمن في الشرق الأوسط. الاعتماد على الشركاء المحليين، ومن بينهم إسرائيل أولاً، هو حجر الزاوية في نهج الإدارة تجاه الأزمات المستقبلية، حيث سيتم دعوة هؤلاء الحلفاء الإقليميين لتحمل المزيد من العبء ولكن سيتم دعمهم -

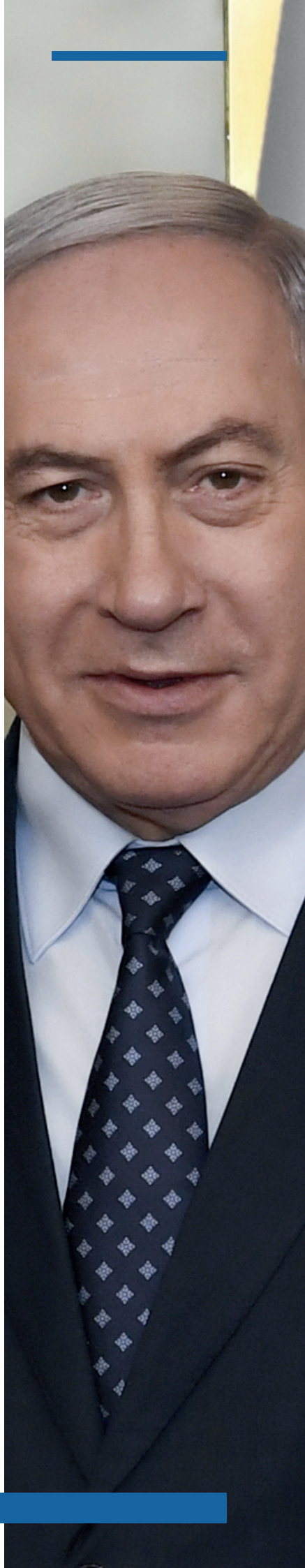

والعمل عن كثب مع الجيش الأمريكي.
هذا العمل الشعوبي - التعاون الوثيق من ناحية، والاختلافات السياسية العميقة من ناحية أخرى - يصعب تحقيقه. يتطلب الأمر رسائل دقيقة ومستمرة من قبل الوكالات الحكومية المختلفة واستخدام أحد أهم أصول إدارة بايدن: وقت واهتمام كبار مسؤوليها. الاتصال الأخير بين بايدن ونتنياهو هو مثال على ذلك. ما أعقب محادثة ودية على ما يبدو كان معركة غير سارة بين حكومات الدول حول تفسيرها. هل دعا بايدن نتنياهو إلى البيت الأبيض قبل نهاية عام 2023، مثل تساحي هنغبي، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، ادعى؟ أم هل ألمح بايدن ببساطة إلى أنهما قد يجتمعان في الولايات المتحدة - ربما في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، كما زعمت الإدارة؟ لتهدئة هذا الارتباك، استدار بايدن وأجرى مقابلة مع كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان، كرر معارضته للإصلاح القضائي الإسرائيلي.
هذا هو نوع الصداع الذي لا بد أن تسببه علاقة وثيقة مع نتنياهو، وقد يُسامح رئيس أمريكي لمحاولته تخفيف الألم، إما عن طريق الابتعاد عنه أو بالتغاضي عن واحتضان شريك صعب. بدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتحدة استخدام جميع أدوات نفوذها، وتقليل القلق بشأن شكل أفعالها والمزيد بشأن النتائج التي يمكن أن تسفر عنها.

الرافعة

كان موقف نتنياهو حتى الآن هو محاولة التوفيق بين ضغوطه الداخلية في محاولة للعودة إلى النعم الطيبة لإدارة بايدن. بطريقة نتنياهو المميزة، حاول درء الغضب الأمريكي من التوسع الاستيطاني بينما استرضاء شركائه في الائتلاف بترخيص للقيام بأعمال عدوانية في الضفة الغربية وفي الحرم القدسي. لقد مرر أحدث تشريع بشأن القضاء لإسعاد شركائه في التحالف، بينما كان يحاول التقليل في المقابلات باللغة الإنجليزية من الطبيعة التحويلية للإصلاح من خلال وصفه بأنه مجرد إعادة توازن لفصل السلطات بين السلطات.
لكن كما هو الحال دائمًا في السياسة الإسرائيلية، تلوح السياسة الخارجية في الأفق. حتى مع انهيار العقد المدني في إسرائيل، يحلم نتنياهو بجوهرة تاج السياسة الإقليمية: صفقة تطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، والتي ستكون بمثابة تغيير جذري ليس فقط للبلدين ولكن للعديد من جيرانهما أيضًا. نتنياهو نفسه قد روج لإمكانية التوصل إلى صفقة مع المملكة العربية السعودية على أنها "قفزة عملاقة نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي"، مع استبعاد الفلسطينيين بالطبع.
مثل هذه الصفقة - التي يجري النظر فيها بجدية الآن في إسرائيل والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة -سيكون إنجازًا يحدد إرثًا لنتنياهو. لتحقيق ذلك، لا يحتاج إلى تملق من الولايات المتحدة. على العكس من ذلك، هذه لحظة نادرة قد يقدم فيها نتنياهو في الواقع شيئًا ذا مغزى بشأن القضية الفلسطينية مقابل تلميع إرثه. بالطبع، حذره السيئ السمعة، حتى الجبن في هذه الأمور، يمكن أن يعيق الطريق. إذا فعل، مع ذلك، ستحصل

إسرائيل على شيء طالما كانت تتوق إليه: القبول من قبل معظم الدول العربية الكبرى. وتتوقع تطبيعًا كاملاً للعلاقات الدبلوماسية والتجارية، وغطاء دبلوماسيًا للدول الإسلامية غير العربية لإقامة علاقات مع إسرائيل، وعلى الأخص إندونيسيا، موطن أكبر عدد من المسلمين في العالم.

هناك من هم في اليمين في إسرائيل يعتقدون أن الأمر يتطلب مجرد لفتات رمزية على الجبهة الفلسطينية - على سبيل المثال، إعادة التأكيد على التزام نتنياهو الغامض في عام 2009 بحل الدولتين، أو لغة حول قدسية القدس للمسلمين أيضًا. كيهود ومسيحيين. لكن صفقة بهذه الأهمية قد تتطلب على الأرجح أكثر من ذلك بكثير. يجادل فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز أن إسرائيل ستحتاج إلى الالتزام بوقف التوسع الاستيطاني ونقل الأراضي في الضفة الغربية من السيطرة الإسرائيلية الكاملة (المنطقة ج، بموجب اتفاقيات أوسلو) إلى مناطق بها المزيد من السلطة الفلسطينية (المنطقتان أ وب). لن تضر الوعود والالتزامات، مثل الإيماءات الرمزية، ولكن المفتاح هو نطاق التنازلات الإقليمية والوظيفية. قد يشمل النقل الهادف للأراضي أكثر من القطاعات المأهولة الفلسطينية في المنطقة ج. يجب أن يخلق تواصلًا أكبر بكثير للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث تمتلك السلطة الفلسطينية حاليًا بعض السيطرة على أكثر من 160 جيوبًا منفصلة. ستحتاج إلى منح السلطة الفلسطينية مزيدًا من السلطة الفعلية على أراضيها والوصول إليها عبر المعابر الحدودية. قد تعرض إسرائيل للسلطة الفلسطينية طريقًا للعودة إلى الأهمية والشرعية المحلية إذا اختارت متابعة مثل هذه الخطوات. باختصار، فإن أي نقل للأراضي سيحتاج إلى دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل كبير نحو واقع "دولة ناقص"، بدلاً من "حكم ذاتي ناقص" لديهم حاليًا. من أجل إحداث تغيير ذي مغزى، فإن أي صفقة ستنطوي أيضًا على تسريع تخفيف الحصار المستمر منذ ما يقرب من عقدين على قطاع غزة المنسي كثيرًا.

إن مثل هذه الأعمال لن تؤدي إلى سلام إسرائيلي فلسطيني، بالطبع، لكنها ستعكس اتجاهًا دام سنوات من التعدي الاستيطاني المتزايد على الضفة الغربية وإغلاق قطاع غزة الخانق. لأول مرة منذ عام 2005، سيزداد الحكم الذاتي الفلسطيني بطريقة ذات مغزى.
لن تكون هذه الأنواع من التنازلات ممكنة مع شركاء نتنياهو الحاليين في الائتلاف الذين يعارض بعضهم وجود السلطة الفلسطينية ذاته، ناهيك عن أي تلميح لحل النزاع. في الواقع، قد لا تكون هذه الأنواع من التنازلات ممكنة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا، على الرغم من أن الأمر يستحق استكشاف الاحتمال، نظرًا للمخاطر بالنسبة له وحقيقة أن نتنياهو يتوقع طلبًا لتحركات ذات مغزى في الضفة الغربية. لكن نتنياهو سيحتاج إلى ائتلاف جديد لانسحابه. بطبيعة الحال، لا ينبغي أن يكون التغيير في الحكومة الإسرائيلية هدفًا للولايات المتحدة، لكن احتمالية حدوثه يجب ألا تعيق بالتأكيد السياسة

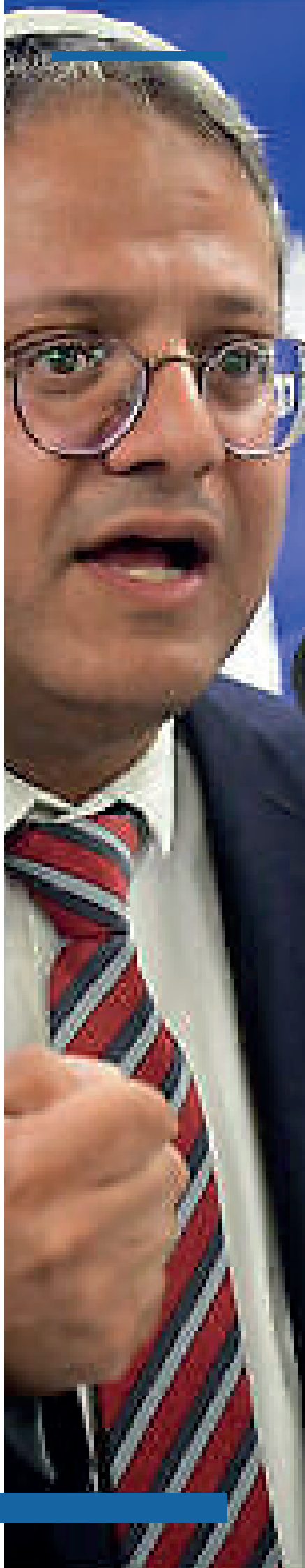

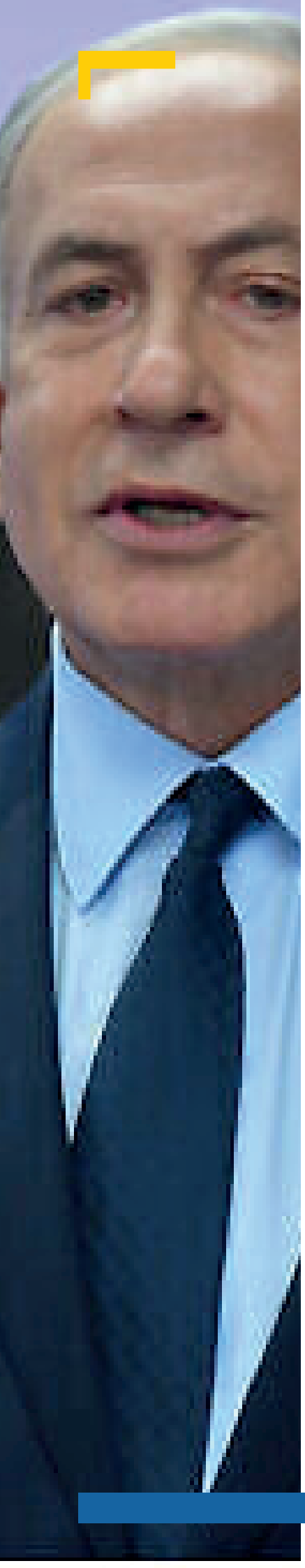

الأمريكية أيضًا. عادةً ما يرفض نتنياهو أي تهديد بانقسام ائتلافه، لكن الاتفاق مع السعودية قد يكون انتصارًا تاريخيًا نادرًا قد يدفعه إلى اللجوء إلى الوسط السياسي لتشكيل ائتلاف بديل. قد يوفر تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية أيضًا غطاءًا سياسيًا للبعض في الوسط السياسي الإسرائيلي للانضمام إلى نتنياهو، على الرغم من عدم ثقتهم العميقة التي حصلوا عليها بشق الأنفس والمخاطر السياسية التي قد يتعرضون لها. قد تكون إعادة التشكيل السياسي الإسرائيلي في البيئة الحالية مهمة شاقة ولا تخلو من الجانب السلبي الإسرائيلي الداخلي، ولكنها ليست مستحيلة في سياق التطبيع مع المملكة العربية السعودية.

والأهم من ذلك، أنه حتى لو لم يتم التوصل إلى صفقة مثل هذه مع الزعيم الإسرائيلي الحالي، فمن الأهمية بمكان أن يتم تحديد الخطوط الفلسطينية لصفقة التطبيع الإسرائيلية السعودية بوضوح وعلانية، بدعم من الولايات المتحدة والسعودية. سيسمح هذا لأي صفقة تطبيع مستقبلية - الآن أو في السنوات القادمة - بالبدء من مكان لا يضمن فقط المصالح الإسرائيلية والسعودية ولكن أيضًا الهدف الطويل للسياسة الأمريكية المتمثل في مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

تطالب المملكة العربية السعودية بأن تسمح أي صفقة لها بتطوير برنامج نووي مدني (والذي، على الرغم من طبيعته المدنية الآن، يمكن أن يخاطر بانتشار نووي عسكري في المستقبل) والوصول إلى أسلحة أمريكية متطورة. بالنسبة للسعودية، إذا اشتملت الصفقة ليس فقط على عناصر رمزية على الجبهة الفلسطينية ولكن أيضًا على تغيير ذي مغزى في الضفة الغربية، فقد تُظهر للعالم أن التطبيع مع إسرائيل ليس خيانة للقضية الفلسطينية. يمكن أن يعزز مطالبة السعودية بالقيادة في العالم العربي. بينما تعيد الولايات المتحدة تقييم موقفها بشكل حتمي تجاه إسرائيل، ينبغي عليها أن تنحي جانباً النقاش حول العلاقة نفسها وتركز بشكل مباشر على أهداف السياسة الأمريكية. إن مخاطر السياسة اليوم كبيرة: إلحاق ضرر عميق بالديمقراطية الإسرائيلية، واندلاع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإغلاق باب حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في غضون ذلك، فإن الفرص ليست أقل دراماتيكية: انفتاح ليس فقط على الجبهة العربية الإسرائيلية، بل على الجبهة الفلسطينية أيضًا، الآن أو على الطريق. يجب على الولايات المتحدة أن تقلق بدرجة أقل بشأن أجواء علاقتها مع إسرائيل وأن تركز بدلاً من ذلك على ما هو مطلوب لتحقيق أهداف سياستها.

المنعطف الثالث لإسرائيل في التاريخ

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي

إن دولة إسرائيل تمر بالمنعطف الرئيسي الثالث في تاريخها. كان الأول عندما تم إنشاؤه في مايو 1948، مما أدى إلى إعادة تشكيل نظام سياسي تم تدميره قبل 1900 عام تقريبًا. كانت المنعطف الثاني في يونيو 1967، عندما أعطى انتصار إسرائيل على الجيوش العربية لليهود الإسرائيليين السيطرة على أراضي ممالك أسلافهم، وجلب أيضًا ما كان في البداية حوالي 1.3 مليون عربي تحت السيطرة الإسرائيلية دون أي احتمال للحصول على الجنسية. المنعطف الثالث الآن، حيث من المقرر أن يقرر الكنيست نوع الديمقراطية التي ستكون عليها إسرائيل.

إن بنية الديمقراطية ليس بديهيا. الكثير من الأنظمة الاستبدادية لديها انتخابات، والعديد منها يحمي حقوق المواطنين. وعلى الرغم من أن العديد من الديمقراطيات علمانية، إلا أنها يمكن أن تضم أحزابًا دينية قوية، مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل، يمكن أن تتمتع الديمقراطيات مثل اليابان بأغلبية دائمة تحكم لعقود.

ربما بشكل غير متوقع، فإن السمة الدائمة للديمقراطية هي أن القواعد تثقل كاهل الأغلبية بشكل حاد. وتكفل هذه القواعد عدم ترسيخ الأغلبية بشكل دائم، وتشجع الأقليات على العمل داخل النظام بدلاً من محاولة تقويضه، وتحمي الأقليات من التهميش الدائم.

كما تدرك إدارة بايدن تمامًا، فإن النظام الأمريكي مليء بالقيود المفروضة على السلطة السياسية. الدستور، والهيئة التشريعية المكونة من مجلسين، والقضاء المستقل كلها ضوابط على البيت الأبيض.
تضع الديمقراطيات الأخرى قيودًا أقل على السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، نظام المملكة المتحدة قريب جدًا من نظام إسرائيل: لا يوجد دستور، والأغلبية البرلمانية تنتخب رئيس الوزراء، والقضاء المستقل يقيد السياسيين.

يبدو أن إسرائيل، بمشروع قانون الإصلاح القضائي الحالي، على وشك التخلي عن هذا المبدأ الأخير.
ليس من الصعب تخيل سبب رغبة العديد من الإسرائيليين - وإن لم يكونوا أغلبية - في القيام بذلك. إنهم يرون في القضاء قطعة أثرية لهيمنة النخبة العلمانية الأشكنازية على الدولة في سنواتها الأولى. إنهم يرون أن المحاكم تعيق مصير إسرائيل لتكون دولة يهودية، وليس مجرد دولة يهود. إنهم يسعون إلى دعم المؤسسات الدينية، وتعزيز الالتزام بالشريعة اليهودية، وزيادة عدد السكان اليهود في أراضيهم التاريخية. ليس من قبيل الصدفة أن البعض يرغب في تقليص قوة النخبة الساحلية الثرية التي يتهمونها بالسذاجة تجاه أعداء إسرائيل واللامبالاة بمواطنيها المحرومين.

مع وجود أغلبية برلمانية قوية في متناول اليد الآن، فإنهم يرون أن هذه لحظة حاسمة لتغيير المعادلة السياسية الإسرائيلية بشكل دائم.

وهذا هو بالضبط سبب قلق الكثير من الإسرائيليين. إن تجريد إسرائيل من أعباء الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ الأغلبية الدائمة في إسرائيل والحرمان الدائم لملايين الإسرائيليين. يمكن أن يؤدي إلى تغييرات دائمة في طريقة فرض الضرائب على المواطنين وتوزيع الإعانات. يمكن أن يؤدي إلى منح الحقوق والاستحقاقات التي يمكن أن تغير بشرة الدولة، وكذلك حرمان المواطنين وغير المواطنين على حد سواء الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية.
وجهة النظر المتفائلة لهذا هي أن إسرائيل ستتأرجح بين التطرف حيث تتبادل الأغلبية غير المرهونة الأماكن وتحاول يائسة التراجع عما تعتبره تجاوزات أسلافهم. وفي ظل هذا السيناريو، ستشرع إسرائيل في فترة من التقلب والاستقطاب العميق.

لكن الاحتمال الأكثر خطورة هو أن الأحزاب التي حصلت بشكل أساسي على نفس عدد الأصوات التي حصل عليها خصومها في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ستسعى إلى تأمين نفسها في السلطة باستخدام تفويض مؤقت لخلق أغلبية دائمة. الهامش الكبير للحكومة الحالية في الكنيست هو نتيجة تصويت مئات الآلاف من الإسرائيليين لأحزاب المعارضة التي لم تستوف الحد الأدنى للعبور، وليس أنها تتمتع بدعم 60٪ من الإسرائيليين. كحكومة استولت على السلطة من خلال خصوصية في القواعد، وحكومة يقودها حزب غالبًا ما أثار مخاوف من ارتكاب مخالفات انتخابية عربية، من الصعب أن نتخيل أنها لن تسعى إلى إدامة سيطرتها.

وهذا يترك جانباً حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية تشكل حياة الملايين من الفلسطينيين العرب الذين ليس لهم صوت في إسرائيل والقليل من الاحتمالات. نظرًا لأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تمارس مزيدًا من السيطرة على حياتهم، وفي نظر الكثيرين، تزيد ظروفهم سوءًا، فإن احتمال ديمومتها يمكن أن يكون له آثاره السياسية الخاصة.
لا شيء من هذا يقلل من تولي الحكومة الإسرائيلية السلطة بفوزها في الانتخابات، لكن الخطر يكمن في احتمال "رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة"، حيث كان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابق إدوارد ب. دجيريجيان قلقًا بشكل لا يُنسى بشأن الجزائر في عام 1992. نظرًا لأن إسرائيل ليس لديها دستور، ولأن لديها هيئة تشريعية من مجلس واحد متزامنة مع رئيس الوزراء، فإن الأغلبية الانتخابية في إسرائيل لديها قيود قليلة.
لعقود من الزمان، قدمت الائتلافات الحاكمة غير العملية في البلاد حواجز أمام التغيير الدراماتيكي، حيث تم دفع الأحزاب العلمانية والدينية واليمينية واليسارية إلى الحكومة معًا. قدمت المحاكم حاجزًا آخر. الائتلاف الحاكم الحالي في إسرائيل، ومقترحات الإصلاح القضائي التي يصوت عليها الكنيست هذا الأسبوع، يزيح تلك الحواجز جانبًا.
من المؤكد أن الناخبين الإسرائيليين يحق لهم التغيير التطوري، لكن الأفكار الحالية حول الإصلاح القضائي ثورية في تداعياتها. يهدد المجلس التشريعي غير المقيد أي ديمقراطية بقدر ما يهدد السلطة التنفيذية غير المقيدة. يمكن للقادة الاستبداديين التصرف بشكل أكثر دراماتيكية وأسرع من نظرائهم الديمقراطيين. ومع ذلك، بعد مرور الوقت، غالبًا ما يزدادون ثقة ويرتكبون أخطاء فادحة. بلدانهم تعاني من العواقب لعقود.

إلغاء «المعقولية» في إسرائيل: خطوة أولى نحو إلغاء الرقابة القضائية

بيتر لينتل – مؤسسة العلوم السياسية - برلين

على الرغم من الاحتجاجات الحاشدة، تبنى البرلمان الإسرائيلي عنصرًا أساسيًا في الإصلاح القضائي يحد بشكل كبير من سلطة المحكمة العليا. يقول بيتر لينتل إنها الخطوة الأولى نحو ديمقراطية غير ليبرالية.

كجزء من الإصلاح القضائي المثير للجدل، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانونًا يحظر في المستقبل على المحكمة العليا مراجعة قرارات الحكومة أو الوزراء الأفراد من أجل «معقوليتها». وهذه خطوة أولى في محاولة أوسع نطاقا للإلغاء التدريجي لوظيفة الرقابة القضائية إزاء الحكومة والبرلمان.

على عكس ألمانيا، فإن مراجعة ملاءمة الإجراءات الحكومية والإدارية غير منصوص عليها في القانون. وبدلاً من ذلك، تطورت هذه الآلية من خلال الاجتهاد القضائي للمحاكم نفسها، كما هو معتاد في تقاليد القانون العام مثل إسرائيل.

ولا يشير معيار الكفاية إلى انتهاكات محددة للقانون، بل يشير بالأحرى إلى ما إذا كانت جميع العوامل ذات الصلة بالقرار قد أُخذت في الاعتبار، وما إذا كان قد جرى ترجيحها على النحو المناسب بمعنى تقييم المخاطر التداعيات. تقر هذه المراجعة بأنه قد تكون هناك مجموعة من الآراء المشروعة المختلفة، ولا تتدخل المحكمة إلا إذا اعتبرت القرار «غير مناسب للغاية».

قد يكون هذا الفحص متعلقًا بظروف مختلفة تمامًا. على سبيل المثال، نقضت المحكمة العليا قرار وزير أرثوذكسي متشدد منع بناء ملعب لكرة القدم في القدس، ربما لأن ناخبيه رفضوه. كما ألغت المحكمة مرارًا القرار المتكرر لمختلف وزراء الدفاع بحظر حدث إسرائيلي فلسطيني مشترك في يوم ذكرى إسرائيلي لأسباب أمنية.

بيد أن تقييم الكفاية يمتد ليشمل مجالا آخر، هو القرارات المتعلقة بشؤون الموظفين والمسؤولين التي تتخذها السلطة التنفيذية. وفي الماضي، ألغت المحكمة مرارا وتكرارا تعيينات مسؤولين وموظفين شاركوا في إجراءات فساد جارية، أو سبق إدانتهم أو حصلوا على عقوبات تأديبية بسبب انتهاكات جسيمة، وقاموا،

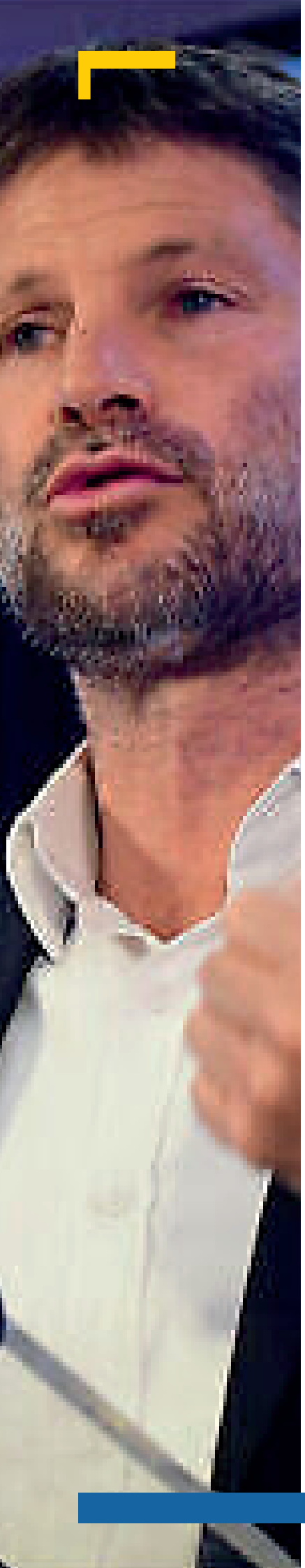

في رأي المحكمة العامة، باستبعادهم من هذه المناصب. وصل هذا إلى المستوى الوزاري، حيث طردت المحكمة العديد من الوزراء المعينين للمحاكمات أو الإدانات الجارية، مثل رئيس حزب شاس الأرثوذكسي المتشدد، آري درعي، بسبب جرائم فساد مختلفة.

وفي إسرائيل، جرت بعض المناقشات حول ما إذا كان معيار المعقولية غير واسع أكثر من اللازم، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق تعيين الوزراء. زعم النقاد أن هذا كان تدخلاً كبيرًا في سلطات الحكومة. يجادل المؤيدون بأن هذا ضروري لأن فساد السياسيين في إسرائيل بالكاد يعاقب عليه الناخبون ويجب أن تكون المحكمة بمثابة تصحيح.

منعطف غير ليبرالي

ومع ذلك، يتفق معظم النقاد على أن محاولة إلغاء المعقولية تمامًا تتجاوز الهدف بكثير. في الواقع، فإن المعقولية ليست المعيار القانوني الوحيد، ولكنها أهم معيار قانوني للسيطرة على السلطة التنفيذية. وفقًا للباحث القانوني المحافظ يوآف دوتان، هناك خطر من أن تتخذ الحكومات قرارات تعسفية إلى حد كبير، والتي سيكون التحقق من شرعيتها أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك جانب مهم يلعب دورًا مركزيًا في هذه الحكومة على وجه الخصوص: حتى لو كانت المنطقة القانونية تدخل، وفقًا للعديد من الخبراء، فإن إلغاء معيار المعقولية سيجعل من السهل جدًا فصل كبار موظفي الدولة. ومن بين هؤلاء النائب العام أو رئيس الشرطة أو القائد العام للقوات المسلحة الإسرائيلية.

أعلن أعضاء الائتلاف الحاكم بالفعل أنهم سيقيلون المدعي العام غالي باهراف ميارا بعد رفع بند المعقولية. لكن الحكومة الحالية مثيرة للجدل أيضًا في مواقف أخرى. اشتكى إيتمار بن جفير، وزير الأمن القومي اليميني المتطرف، مرارًا وتكرارًا من أن الشرطة لم تتبع تعليماته بشأن حملات قمع أكثر صرامة وانتقد المسؤولين في المناصب القيادية. يمكن توسيع القائمة لتشمل جميع مجالات السلطة التنفيذية تقريبًا، والتي أسفرت بشكل أو بآخر عن نتائج لا تلبي رغبات الحكومة، حتى لو كانت تستند إلى معايير مهنية. وبالإضافة إلى السلطة القضائية والجيش والشرطة، شمل ذلك مصرف إسرائيل ومكتب الإحصاء المركزي والبث الإذاعي العام وحتى المكتبة الوطنية.

حتى لو لم تذهب الحكومة إلى حد إقالة كبار المسؤولين في وظائف مختلفة، فهناك دائمًا تهديد بأن الحكومة يمكن أن تفعل ذلك. هذه الإمكانية وحدها تقوض استقلال مؤسسات الدولة، التي يجب أن تتخذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا الواقعية ولا ينبغي أن تتبع التفضيلات السياسية الحزبية لأعضاء الحكومة وحدهم.

كل هذا يظهر طابع الأغلبية للحكومة: يجب تطبيق الأغلبية فقط، والقيود غير ديمقراطية. كان إلغاء القاعدة القانونية لبند المعقولية خطوة أولى نحو إلغاء وظائف الرقابة المعتادة للحكومة من قبل السلطة القضائية في الديمقراطيات الليبرالية. وقد أُعلن بالفعل عن إلغاء وظائف الرقابة القضائية الأخرى أو فرض قيود شديدة عليها، مثل مراقبة معايير القوانين.

دخل الصراع حول مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية مرحلة جديدة دراماتيكية هذا الأسبوع عندما أقر الائتلاف اليميني بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أحد عناصر خطته الشاملة للحد من سلطة المحكمة العليا في التحقق من الإجراءات الحكومية والتشريعية. عندما كشفت الحكومة في البداية عن خطط في يناير لإضعاف القضاء الإسرائيلي بشكل كبير، اندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، مما دفع نتنياهو في النهاية إلى إيقاف خططه. وبدلاً من ذلك، لجأ إلى نهج مجزأ وأعاد إحياء الجهود التشريعية في أوائل يوليو، مما أشعل احتجاجات أكبر في جميع أنحاء البلاد. الآن، بعد تصويت يوم الاثنين، دخلت إسرائيل منطقة مجهولة. أعلن الآلاف من جنود الاحتياط المتطوعين عن نيتهم تعليق خدمتهم، والطاقم الطبي مضرب، والمجتمع الإسرائيلي أكثر استقطابًا من أي وقت مضى.

أدى انزلاق إسرائيل إلى الاضطرابات، والطبيعة المتطرفة لتحالف نتنياهو، والتآكل المحتمل للديمقراطية في إسرائيل، إلى توفير رياح خلفية للنقاشات طويلة الأمد حول سياسة الولايات المتحدة تجاه البلاد. بينما يدفع نتنياهو إسرائيل نحو الليبرالية، يعتقد البعض أن واشنطن يجب أن تقطع علاقاتها الوثيقة مع الدولة، بما في ذلك إعادة التفكير في المساعدة العسكرية لإسرائيل، كما جادل نيكولاس كريستوف كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي.

ومع ذلك، هناك دافع قوي داخل إدارة بايدن لإيجاد طريقة للمضي قدمًا مع إسرائيل. هذا لا يتوافق فقط مع آراء الرئيس جو بايدن، ولكن أيضًا مع الأهداف الأوسع لإدارته تجاه الشرق الأوسط. هذه الخطط متجذرة ليس في دعم الديمقراطية في المنطقة (حيث يوجد القليل جدًا من الديمقراطية)، ولكن في المخاوف بشأن الموقف الأمريكي المستقبلي هناك. إنها رؤية قائمة على تعزيز الاستقرار والتكامل الإقليميين، وشكلتها المنافسة الأمريكية مع الصين وروسيا. في هذا السياق، عشية زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ لواشنطن في وقت سابق من هذا الشهر، في مكالمة مع نتنياهو، بدا أن بايدن يشير إلى دعوة لعقد اجتماع بين الزعيمين. لا يزال الدافع للعمل مع إسرائيل ورئيس وزرائها قوياً.

إن مسألة ما إذا كان ينبغي تجنب إسرائيل أو احتضانها يخطئ الهدف. يجب أن ينبثق موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل من أهداف السياسة الأمريكية، والتي تشمل القيم بالإضافة إلى المصالح الأمنية والاقتصادية. من أجل الهدف الصحيح، فإن الضغط الجاد يستحق كل هذا العناء، ليس لأن التوتر مع إسرائيل مفيد بحد ذاته ولكن لأن القضايا المطروحة لها أهمية كبيرة.

للولايات المتحدة مصالح مشروعة في ثلاث مجالات مختلفة، والتي يجب على الإدارة متابعتها على الرغم من سياساتها المتناقضة على ما يبدو. وتشمل هذه دعم الديمقراطية داخل إسرائيل، الأمر الذي يتطلب الضغط على نتنياهو. وسواء شاءت واشنطن ذلك أم لا، فإن الولايات المتحدة هي لاعب في السياسة